انخفاض حجم تعاملاتهم إلى 24 مليوناً فقط بالنصف الأول.. مقارنة بـ 104 ملايين دينار بالفترة ذاتها العام الماضي

77٪ هبوطاً بتعاملات المطلعين في البورصة.. بسبب «كورونا»

■ المطلعون اتجهوا لشراء الأسهم بالنصف الأول بـ 17,7 مليون دينار بالتزامن مع تراجع أسعار الكثير منها ■ 2,3 مليون سهم إقراض لصانع السوق.. بواقع 1,750 مليون سهم لـ «دبي الأولى» و550 ألفاً لـ «أسيكو»

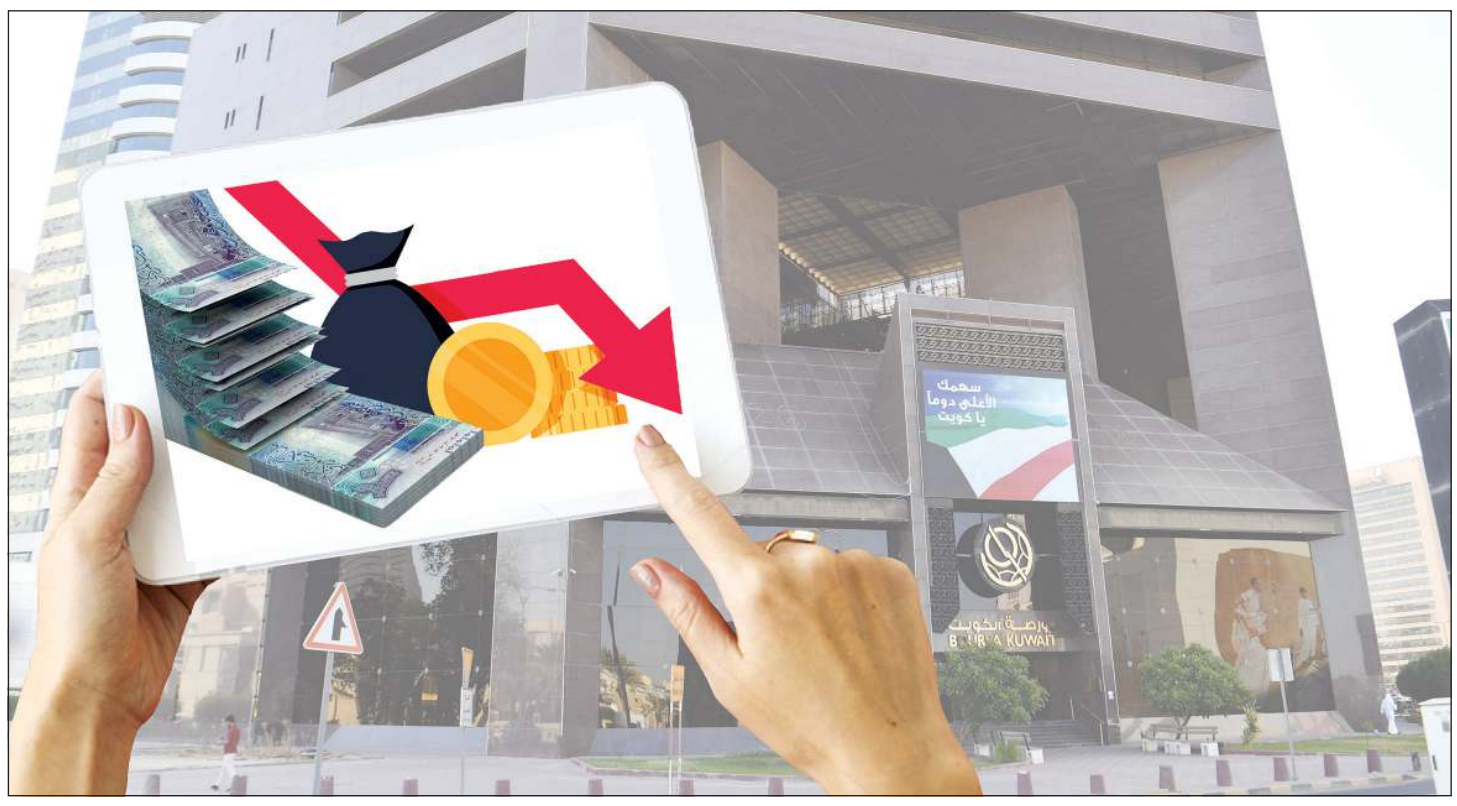

شريف حمدي

تراجعت قيمة تعاملات المطلعين خلال فترة النصف الأول من العام الحالي بنسبة 77٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، إذ بلغت قيمة تعاملات الجالسين على المقاعد الوثيرة 24,3 مليون دينار مقابل 104 ملايين دينار في الفترة المماثلة، وذلك بالتزامن مع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وحالة الإغلاق العام التي شهدتها الكويت وتأثر الوضع الاقتصادي بها.

ورغم تراجع القيمة بشكل لافت خلال الستة أشهر الأولى من 2020، إلا أن التوجه الشرائي كان السمة الغالبة على تعاملات المطلعين، حيث شجعت الأسعار المتراجعة لكثير من الأسهم المدرجة في البورصة خلال تلك الفترة، المطلعين على الاستمرار في النهج الشرائي الذي بدأوه مع بداية السنة.

ولوحظ خلال تعاملات النصف الأول من العام الحالي ان الربع الثاني شهد قفزة في قيمة التعاملات مقارنة بالأول، إذ بلغت القيمة للثلاثة أشهر الأخيرة 21,3 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار بالثلاثة أشهر التي سبقتها.. وتبين من خلال الرصد الذي يعتمد على وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» أن تعاملات المطلعين تمت على أسهم 22 شركة من خلال 53 عملية متنوعة، كما تبين ما يلي:

● بلغت قيمة عمليات الشراء 17,7 مليون دينار، تمت من خلال 32 عملية على أسهم 12 شركة، وهي تشكل 72,8٪ من إجمالي تعاملات المطلعين خلال فترة النصف الأول.

● بلغت قيمة عمليات البيع في تعاملات المطلعين 6,6 ملايين دينار، تمت من خلال 15 عملية على أسهم 9 شركات، وهي تشكل نحو 27,2٪ من إجمالي قيمة التعاملات.

● أقرضت شركتي دبي الأولى وأسيكو نحو 2,3 مليون سهم، وذلك في ظل تفعيل آلية صانع السوق، بواقع 1,750 مليون سهم للأولى و550 ألف سهم للثانية.

● 4 عمليات نقل ملكية أسهم لآخرين تمت خلال النصف الأول على أسهم 3 شركات بواقع عمليتين على سهم بيتك، وعملية على سهم المنار ومثلها على سهم أرجان.

● أكبر الصفقات كانت لشركة أولاد علي الغانم للتجارة العامة والمقاولات، وكانت عبارة عن عملية شراء 38,8 مليون من أسهم شركة أعيان للإجارة والاستثمار بقيمة 13,7 مليون دينار تشكل 56٪ من إجمالي القيمة، وبذلك بلغت نسبة «أولاد علي الغانم» 10,06٪ ملكية غير مباشرة وهي ثاني أكبر الملاك في أعيان للإجارة.

● نفذ أبناء مبارك الدبوس 7 عمليات شراء على أسهم شركة بوبيان للبتروكيماويات خلال الستة أشهر الماضية بقيمة 912 ألف دينار لترتفع نسبة ملكية أبناء مبارك الدبوس إلى 14,7٪ ملكية مباشرة وغير مباشرة، وهي تعتبر أكبر الملاك في بوبيان للبتروكيماويات.

31٪ ارتفاع السيولة إلى 38 مليون دينار و5 أسهم استحوذت على 64٪ منها

البورصة تواصل الارتفاع وتحقق ربع مليار دينار مكاسب بجلسة واحدة

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي الذي بدأته منذ استئناف النشاط عقب عطلة عيد الأضحى، حيث شهدت البورصة ارتفاعا جماعيا للمؤشرات في جلسة تعاملات امس، وذلك على وقع استمرار استهداف الأسهم القيادية في السوق الأول، وعدد من الأسهم المتوسطة بالسوق الرئيسي.

وعلى إثر استهداف هذه النوعية من الأسهم واصلت القيمة السوقية لبورصة الكويت تحقيق المكاسب، حيث أضافت بنهاية جلسة تعاملات امس 263 مليون دينار لتضاف للمكاسب السابقة لتصل إلى مستوى 29,05 مليار دينار ارتفاعا من 28,79 مليار دينار في جلسة أول من أمس.

وبمواصلة المكاسب المحققة على مستوى القيمة السوقية تراجعت الخسائر المحققة منذ بداية العام بسبب تداعيات فيروس كورونا إلى 18٪ بعد أن تجاوزت خلال فترة ذروة تفشي الفيروس وإغلاق النشاط الاقتصادي في إطار الإجراءات الاحترازية إلى 26٪.

وارتفعت السيولة المتدفقة للسوق امس بشكل لافت، إذ ارتفعت بنسبة 31٪ ببلوغها 38,07 مليون دينار ارتفاعا من 29,1 مليون دينار أول من أمس.

وتركزت السيولة حول الأسهم القيادية بشكل لافت، إذ استحوذت أسهم بيتك وزين والوطني وأهلي متحد والخليج على 64٪ من إجمالي السيولة، وذلك بواقع 10,5 ملايين دينار لسهم بيتك، و4,4 ملايين دينار لسهم زين، و3,9 ملايين دينار لسهم الوطني، و2,8 مليون دينار لسهم أهلي متحد، و2,7 مليون دينار لسهم الخليج، وحققت جميع هذه الأسهم مكاسب سوقية لافتة بنهاية تعاملات جلسة أمس.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات امس ارتفاعا، تصدرها المواد الأساسية بنمو نسبته 1,3٪، بينما تراجع أداء مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بانخفاض 4,7٪.

وجاء سهم «أسمنت الفجيرة» على رأس القائمة الخضراء بارتفاع نسبته 7,3٪، فيما تصدر سهم «أسمنت الخليج» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 9,5٪.

ويبدو أن السوق تجاوز مرحلة النتائج المالية المتراجعة بنهاية النصف الأول والتي يتم الإعلان عنها تباعا في الوقت الحالي، حيث تعد نتائج متوقعة ومقبولة في ضوء التحديات الكبيرة التي نتجت عن تفشي فيروس كرونا خلال النصف الأول.

وأنهت البورصة تعاملات امس على ارتفاع المؤشرات بشكل جماعي، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,1٪ محققا 61 نقطة مكاسب ليصل إلى 5608 نقاط، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ بإضافة 16,5 نقطة ليصل إلى 4094 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,9٪ بإضافة 46,2 نقطة ليصل إلى 5099 نقطة.

بنهاية يونيو الماضي وبزيادة سنوية 51,8٪

700 مليون دولار رصيد الكويت لدى صندوق النقد الدولي

علاء مجيد

سجل الاحتياطي النقدي للكويت لدى صندوق النقد الدولي اعلى مستوياته التاريخية بنهاية يونيو الماضي بعد ان صعد خلال هذا الشهر ليصل الى 214,2 مليون دينار (مايعادل 700,2 مليون دولار) بارتفاع على اساس شهري بلغ 5,7٪ وبزيادة قدرها 11,6 مليون دينار (مايعادل 38 مليون دولار) مقارنة بـ 202,6 مليون دينار في مايو الماضي. وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر يونيو 2020.

وعلى صعيد سنوي فقد زاد حجم الاحتياطيات الكويتية المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية يونيو الماضي بنسبة 51,8٪، وبقيمة 73,1 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 141,1 مليون دينار بنهاية يونيو من العام الماضي.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، ومديونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض، والاتفاقات الجديدة للاقتراض، والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تعتبر مطالبات بالعملة الأجنبية.

وبلغ حجم حقوق السحب الخاصة نحو 564,4 مليون دينار خلال يونيو وهو نفس القيمة التي كان عليها خلال مايو الماضي دون اي تغير، وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

ويعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم وتيسير التجارة الدولية وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار كما يساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم والصندوق تديره البلدان الاعضاء وعددهم 189 بلدا.

كما يقدم صندوق النقد الدولي المشورة حول كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصاددي ومنع الازمات المالية وتحسين مستويات المعيشة. ويبلغ حجم المبلغ الكلي الذي يستطيع الصندوق اقراضة للبدان الاعضاء 1 تريليون دولار.

نقل وتعيين نحو 6 رؤساء فرق

«كيبيك»: تعيينات وإعادة تسمية فرق في مصفاة الزور

خالد العوضي

أحمد مغربي

أجرت الشركة الكويتية للخدمات البترولية المتكاملة «كيبيك» مجموعة كبيرة من التغييرات التنظيمية التي شملت تغيير مهام بعض فرق العمل وإعادة تسمية بعض الفرق الأخرى لتتماشى مع خطة الشركة لبدء تشغيل مصفاة الزور، واشتمل التعميم الذي أصدره نائب الرئيس التنفيذي في الشركة خالد العوضي نقل وتعيين نحو 6 رؤساء فرق، على أن يتم العمل بتلك التغييرات التنظمية في مجموعة عمليات مصفاة الزور اعتبارا من امس الثلاثاء.

وجاء في التعميم تغيرات على فريق عمليات المنطقة الأولى، حيث تم تغيير مهام فريق عمليات المنطقة الأولى ـ مصفاة الزور ليغطي وحدات تقطير النفط الخام ووحدة معالجة غاز الاشتعال وخطوط التغذية الخارجية المتعلقة بوحدات التصنيع، على أن يستمر سعد محمد البنوا كرئيس فريق عمليات المنطقة الأولى، ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة العمليات مصفاة الزور.

وشمل التعميم نقل جلال خلف الطرفي كرئيس قسم عمليات المنطقة الأولى قسم وحدات تقطير النفط الخام (الوحدة CDU ـ 01) والوحدة (CDU ـ 11) ويتبع مباشرة رئيس فريق عمليات المنطقة الأولى، وينقل فيصل جابر العتيبي كرئيس قسم عمليات المنطقة الأولى قسم وحدة تقطير النفط الخام ووحدة معالجة غاز الاشتعال وخطوط التغذية الخارجية المتعلقة بوحدات التصنيع.

وتضمن التعميم تغيرات في فريق عمل العمليات المتكاملة، مصفاة الزور، على أن يعاد تسمية فريق عمل العمليات المتكاملة ـ مصفاة الزور ليصبح فريق عمليات المنطقة السادسة ويصبح مشعل إبراهيم الشمري رئيس فريق عمليات المنطقة السادسة وينقل حمد محمد الشطي كرئيس لقسم عمليات المنطقة السادسة قسم المعالجة الهيدروجينية لمنتجات النافثا والكيروسين وينقل عبدالرحمن سالم المري كرئيس قسم عمليات المنطقة السادسة قسم المعالجة الهيدروجينية لمنتجات الديزل.

«كورونا» وتباطؤ طرح المشاريع يضغطان على شركات المقاولات

محمود عيسى

أجمع المشاركون في ندوة مجلة ميد التي نظمتها مع بنك المشرق في الآونة الأخيرة تحت عنوان: «تحديات إدارة التدفق النقدي خلال أزمة كورونا»، على أن شركات البناء والمقاولات في جميع أنحاء المنطقة واجهت ضغوطا مالية متزايدة على مدى السنوات الخمس الماضية، وذلك نتيجة التباطؤ في طرح المشاريع الجديدة وزيادة حدة المنافسة، ما اضطر هذه الشركات لعرض أسعار متدنية للغاية من اجل الفوز بعقود المشاريع، كما ان انتشار جائحة كورونا منذ فبراير 2020 عزز الضغوط التي تعرضت لها شركات المقاولات.

وقال مشاركون في الندوة ومن بينهم الرئيس التنفيذي لشركة CSCEC الصينية في منطقة الشرق الأوسط يو تاو، والعضو المنتدب في شركة Atkins في دبي جوهان هيسيلسو، ونائب الرئيس التنفيذي الأول ورئيس الائتمان لمجموعة بنك المشرق روي فيليب، ونائب الرئيس التنفيذي الرئيس العالمي لتمويل المقاولات في البنك محمد الشولي، فيما أدار الندوة رئيس التحرير في مجلة ميد ريتشارد ثومبسون، ان تخفيضات المصروفات الرأسمالية من قبل الحكومات استجابة للتباطؤ الاقتصادي، فضلا عن تعطل نشاطات سلاسل التوريد، والتأخير في طرح المشاريع، أدت مجتمعة إلى المزيد من التأخير في المدفوعات المستحقة لشركات المقاولات على أصحاب المشاريع وتقليل فرص الأعمال الجديدة منها، ويتمثل التحدي الأكبر بالنسبة لشركات البناء بين كل هذه العوامل في ضمان حصولها على ما يكفي من التدفقات النقدية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية ومسؤولياتها أثناء تعطل أو تأخر استلام مستحقاتها، واضطراب مصادر إيراداتها الأخرى.

وقال المشاركون في الندوة إن معاناة شركات المقاولات لا تقتصر فقط على تباطؤ المدفوعات، بل إن تكاليفها التشغيلية قد ارتفعت أيضا نتيجة لتطبيق إجراءات السلامة المفروضة من قبل الجهات المعنية لمحاصرة الوباء وحماية العمال ناهيك عن تعطيل أعمال سلاسل التوريد.

كما يتمثل التحدي في إيجاد الأساليب التي تمكن الشركات من الحصول على رأس المال العامل للحفاظ على التدفقات النقدية مع الحد من التكاليف التشغيلية بالتزامن مع تقليص الالتزامات المالية للشركة الى الحد الأدنى الممكن.

ورأى المشاركون أن المقاولين يحتاجون للعمل والتنسيق بشكل وثيق مع البنوك المقرضة والدائنين والشركاء الآخرين لضمان بقائهم قادرين على سداد التزاماتهم مع استقرار أوضاعهم المالية خلال الأزمة، وأن يتمكنوا بعد ذلك من المحافظة على هذا الاستقرار في أعمالهم استعدادا للفترة المقبلة التي ستشهد التعافي من الأزمة.